رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم مترئساً الجلسة

المجلس يصوت على القرار الاول

المجلس يوافق على تعديل بخفض مدة مدير الهيئة المشرفة إلى 8 سنوات

إقرار قانون الـ «بي أو تي» بغالبية الحضور 28 ورفض 18 وامتناع 2

عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس على قانون مكافأة نهاية الخدمة للمواطنين العاملين في القطاعين العام والخاص وذلك بأغلبية الحضور وأحاله الى الحكومة لتطبيقه

وأحال المجلس إلى الحكومة مشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون «رقم 7 لسنة 2008» بشأن تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل «B.O.T» والأنظمة المشابهة وتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون «رقم 105 لسنة 1980» بشأن نظام أملاك الدولة بعد مناقشته والتصويت عليه

وأدى أعضاء مجلس الأمة الجدد أحمد لاري وأحمد القضيبي وعبدالله المعيوف وفارس العتيبي ومحمد الرشيدي اليمين الدستورية أمام المجلس وذلك لمباشرة أعمالهم في المجلس وفقا للمادة 91 من الدستور

وزكى المجلس عددا من الأعضاء لشغل المقاعد الشاغرة في اللجان البرلمانية غير مكتملة العدد وفقا لنص المادة 45 من اللائحة الداخلية

وزكى المجلس النائب أحمد لاري لعضوية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية، والنائب محمد الرشيدي لعضوية لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية، والنائب أحمد القضيبي لعضوية لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية. كما زكى المجلس النائب عبدالله المعيوف لعضوية لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل، والنائب فارس العتيبي لعضوية لجنة الشؤون الخارجية، وتمت تزكية النائب عبدالله المعيوف لعضوية لجنة المقيمين بصورة غير قانونية، والنائب د.خليل عبدالله لعضوية لجنة شؤون المعاقين، والنائب محمد الرشيدي لعضوية لجنة التحقيق في الإيداعات المليونية، كما زكى المجلس النائبين فارس العتيبي وأحمد لاري لعضوية لجنة الموارد البشرية، والنائب د.عبدالحميد دشتي لعضوية لجنة الظواهر السلبية، والنائبين د.عودة الرويعي ويعقوب الصانع لعضوية لجنة شؤون المرأة والأسرة، والنائب عبدالله المعيوف لعضوية لجنة حقوق الإنسان، والنائب د.عبدالله الطريجي لعضوية لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري وفيما يلي احداث الجلسة.

وقد افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة في الثانية عشرة والنصف بعد الظهر، وبعد ان هنأ رئيس المجلس بشهر رمضان المبارك، تلا الامين العام اسماء الحضور والمعتذرين.

مرزوق الغانم: باسمي واسم الاعضاء نقدم التهنئة للنواب الجدد احمد لاري، واحمد القضيبي وعبدالله المعيوف وفارس العتيبي ومحمد الرشيدي كأعضاء جدد نالوا شرف تمثيل الامة، واهنئهم كما ادعو الله ان يعينهم على تحمل المسؤولية وان يسدد الله خطاهم في سبيل رفعة الكويت وخدمة الوطن والمواطن.

علي العمير: نحن كحكومة نرحب بالاخوة الذين نالوا شرف تمثيل الشعب، املين ان يوفقهم الله لاداء مسؤولياتهم ويستكملوا معنا الانجاز لما فيه خير الوطن والمواطن.

النواب الجدد يؤدون اليمين الدستورية، قبل ان ينتقل المجلس الى استكمال عضوية اللجان البرلمانية وشغل المقاعد الشاغرة بسبب استقالة النواب السابقين.

أحمد لاري: بعد تزكيتي لعضوية اللجنة المالية اشكر ثقة المجلس واتعهد باستكمال المسيرة التي يراها المجلس.

وتمت تزكية النائب محمد الرشيدي لعضوية اللجنة التشريعية، كما تمت تزكية عبدالله المعيوف لعضوية اللجنة الصحية، وتزكية النائب ماضي الهاجري لعضوية اللجنة الخارجية، والنائب أحمد القضيبي لعضوية لجنة الميزانيات.

ماضي الهاجري: حصل لبس، كنت اعتقد ان هناك مقعدا شاغرا في لجنة المرافعات لذلك انتازل لزميلي فارس للخارجية.

مرزوق الغانم: لا يجوز، للمقاعد الشاغرة، الان لا مجال للتنازل، عليك الاستقالة وفي الجلسة المقبلة تعرض الاستقالة وبعد ذلك تم فتح الترشح للجنة الخارجية.

ماضي الهاجري: لا باس من تطبيق اللائحة لكن تمت في شهر رمضان وحصل بعض اللبس.

مرزوق الغانم: شهر رمضان لا يعني ان تغير اللائحة، فاللائحة لا تتغير في ر مضان.

انتقل المجلس الى اللجان الموقتة وتمت تزكية المعيوف للجنة "البدون" والنائب خليل ابل للجنة ذوي الاحتياجات الخاصة، والنائب محمد الرشيدي للجنة التحقيق في الايداعات، والنائبين فارس العتيبي واحمد لاري للجنة تنمية الموارد البشرية، والنائب عبدالحميد دشتي للجنة الظواهر السلبية، والنائبين الرويعي والصانع للجنة شؤون المرأة والاسرة، والنائب المعيوف للجنة حقوق الانسان، والنائب الطريجي للجنة الرد على الخطاب الاميري.

وانتقل المجلس الى المداولة الثانية لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

سرزوق الغانم: في الجلسة السابقة توقف المجلس عند المادة السابعة، وتمت احالة التقرير للجنة التي قررت الابقاء على المادة السابعة كما جاء في المداولة الاولى.

فيصل الشايع: هناك تعديلات، المادتان الثانية والرابعة تم الموافقة عليهما في الجلسة السابقة والآن المادة السابعة لم يتم تقديم تعديل عليها واستلمنا تعديلا على المادة الخامسة من الاخ الزلزلة.

يوسف الزلزلة: المادة الخامسة تتكلم عن المدير العام والذي يرشح مرتين بعد الاولى يعني 12 سنة بعد التجديد المفروض التجديد مرة واحدة ما يعني 8 سنوات فقط للمدير العام.

فيصل الشايع: مطلوب الاستمرار للمدير العام على الاقل 12 سنة لذلك رفضنا هذا التعديل وابقينا المهلة 12 سنة بعد التجديد مرتين.

صالح عاشور: الحكومة دأبت على طلب التجديد مرة واحدة لكل الهيئات، فلماذا تطلب الحكومة او تؤيد التجديد مرتين في هذه الهيئة؟.

عبدالله التميمي: بقاء القياديين في المناصب مهلة طويلة معضلة لذلك انا مع التجديد مرة واحدة فقط.

انس الصالح: نريد الاستقرار لمدير الهيئة في بدايتها، ومع ذلك لا باس لدينا من الموافقة على التجديد مرة واحدة فقط.

مرزوق الغانم: ياجماعة انتبهوا نحن نصوت على قانون مهم.

المجلس يقر مقترح الزلزلة بأغلبية 36 من، 53 قبل ان ينتقل للموافقة على المواد التي وافقت اللجنة المالية على تعديلها وهي المواد، 5، 8 11.

النائب صالح عاشور متحدثاً

محمد الرشيدي: هذا القانون يتضمن ألغاماً كثيرة ومن حقي التقدم بتعديلات

النائب محمد براك يشرح مواد القانون

عاشور: استثناء التعليم والصحة يعني تجديد عقودها 50 عاماً بلا مناقصات

الكندري: يجب استثناء القطاع النفطي لطبيعة العمل وخطورته

صالح عاشور: لا حاجة لاشتراط الحكم القضائي الوارد في المادة، 25 خصوصا وان هذه المادة تستند الى المادة 19 التي تجيز للهيئة انهاء العقد بقرار من اللجنة العليا.

يوسف الزلزلة: المادة 25 مهمة فلا يجوز سحب مشروع من مستثمر بلا حكم قضائي.

جمال العمر: هل يعقل ان تشرط الحكومة الحكم القضائي لفسخ العقد؟.

مرزوق الغانم: ما راح اخلي الجلسة تفلت لا نستطيع مناقشة امر لم يقدم عليه تعديل اذا عندك اخ جمال تعديل قدمه.

المجلس يقر المادة 25 كما جاء في تقرير اللجنة المالية.

أنس الصالح: نريد خلق حالة من الاستقرار للهيئة خاصة في بدايتها

صالح عاشور: التقرير وصلنا قبل ربع ساعة، شلون نناقش وسع صدرك الاخ الرئيس زين قاعدين نتابع مو عارفين شنو صار بالتعديلات.

مرزوق الغانم: كل هذه التعديلات غير جديدة وموجودة ومقدمة في السابق، فقط المادة السابعة هي التي بها تعديل لا يجوز طلب الاستفسار بعد ان أعرض المادة للتصويت ارجوكم ساعدوني. صالح عاشور: هذا الاستثناء للقطاعي الصحة والتعليم في المادة، 30 يعني انه سيتم التجديد 50 سنة اخرى بلا مناقصة او مزايدة.

فيصل الشايع: قطاعا الصحة والتعليم يتطلبان هذا الاستثناء من المادة لتحقيق الاستقرار، مثلا لو الجامعة الاميركية انتهى عقدها، وطرحت في مناقصة وراحت لجامعة عين شمس مثلا او غيرها سيصبح الطالب فجاة في جامعة ثانية؟.

صالح عاشور: يعني راح تعطون الشركة في هذين القطاعين 100 سنة.

عدنان عبدالصمد: المصلحة العامة كلمة مطاطة، وراح ندخل في اشكالات ووضع استثناءات، انا اقترح الغاء الاستثناء بان يطبق القانون على الجميع بلا استثناء، ترى من قدم هذا التعديل صاحب مؤسسة تعليمية انا اعرفه، هو من طلب هذا الاستثناء.

انس الصالح: هذا التعديل لم يات من صاحب مؤسسة تعليمية، فلسفة التعديل والاستثناء هو مصلحة قطاع التعليم، اذ لا يمكن استبدال الجامعة والنظام التعليمي فجاة وكذلك القطاع الطبي، اذن هذا التعديل الحكومي جار بعد مناقشة، لا نمانع في تقديم اي ضوابط لكن لا يمكن الغاء الاستثناء.

صالح عاشور: لا نريد اغلاق الباب وتاتوننا من الشباك، بعد 50 سنة يحب ان يدخل صاحب الجامعة او المؤسسة الصحية في مناقصة او ممارسة ومناقصة مع شركات اخرى لا يجوز قصر هذين القطاعين على شركات معينة.

جمال العمر: استغرب وزير المالية حاط نفسه محل المساءلة السياسية والشبهات التي لا يريد فيها الحفاظ على المال العام، الحكومة تجدد العقود بلا سند، هذه الحكومة لا تريد الحفاظ على المال العام سنر هذه الحكومة، هل انتم من يعرف المصلحة العامة؟.

انس الصالح: التعديلات مقدمة اثناء المداولة الاولى، انا اقسمت على الحفاظ على المال العام، مو انت اللي يقيم الحكومة في الحفاظ على المال العام، خلي واحد غيرك يقيم.

جمال العمر: ابي وزير المالية يقف ويقول شلون مو انا اللي احافظ على المال العام، هذا مساس انا رئيس لجنة المال العام لازم توضح انا شلون مو قادر، وهل المجلس الذي فوضني للجنة لا يحافظ على المال العام؟ سيكون لنا موقف، واوضح لك على المنصة شنو يعني كلامك.

محمد الرشيدي: هذا القانون يتضمن الغاما كثيرة من حقي التقدم بتعديلات.

عدنان عبدالصمد: ما يحصل في القانون استملاك بفلوس محدودة وليس مشاركة نرفض هذا الاستثناء.

يوسف الزلزلة: شوفوا تجارب الدول المجاورة، اكبر مستشفى في اميركا هو على ارض الحكومة فهل يعقل ان تسحب الحكومة الاميركية هذا المشروع، وتطرحه في مناقصة عامة، نحن يهمنا مصلحة البلد، لنضع القيود ونرفع الايجارات لكن لا يجوز الغاء صرح طبي او اكاديمي.

صالح عاشور: التجار يريدون من الحكومة التجديد لهم 50 سنة بالاستثناء، بينما عند الجمعيات التعاونية التي هي قلوس المواطن البسيط يتم استقطاع 15 في المئة لدعم المحافظات و15 في المئة للخدمة العامة.

يعقوب الصانع: خل يصير التجارة في الصحة والتعليم، ما المانع ان تاتي جامعات مثل هارفارد والسوربون واكسفورد، دائما التفكير ان هذا وذاك حرامي، ما يجوز، الجامعات المرموقة تحتاج سنوات كبيرة لتعمل مو 10 سنين و 20 و 30، ليش الجامعات الكبيرة تروح قطر والامارات والسعودية، وما تاتي الكويت؟ وكذلك المستشفيات الكبيرة.

وزير النفط: قانون نهاية الخدمة لا يسري على النفطيين ولا يمس مراكزهم القانونية بل يطول الجدد منهم

وزير الاعلام مهنئا النائب الرشيدي

إعادة مشروع قانون المراقبين الماليين للجنة المختصة ومناقشته في دور الانعقاد المقبل

تنسيقات بين النواب خلال الجلسة